

## الأولويات البرمجية

### الملاحظات الاستهلاكية للمديرة العامة

السيد الرئيس،

لقد طلبتم أن يجري أعضاء المجلس مناقشتهم بحيث تتمحور حول الفصول الثلاثة الواردة في وثيقة الإصلاح.

وأود أن أفتح باب النقاش ببضعة تعليقات بخصوص الفصل الأول الذي ستناقشونه والذي يتعلق ببرامج المنظمة وتحديد أولوياتها. وفي رأيي أن هذا هو أصعب جزء في عملية الإصلاح. فهذا هو المجال الذي نحتاج فيه إلى توجيهاتكم أكثر من غيره.

وكما تعلمون فإن التوجيهات الخاصة بمجالات العمل الخمسة ستغذي عملية إعداد برنامج العمل العام التالي.

ومثلما أوضحتموه بجلاء فإن تحديد الأولويات ينبغي أن يكون القوة المحركة للإصلاحات كافة. فالإصلاحات تتبع الوظائف ذات الأولوية. والأموال تتبع الأولويات المتفق عليها.

وتقترح الوثيقة بعض الأولويات الرئيسية التي نعتقد أنها تجسد أهم التحديات الصحية اليوم. وهي قضايا تحتاج معالجتها إلى المشاركة التامة من جانب المنظمة.

وهي أيضاً قضايا تضع سمعتنا على المحك حسب فطنتنا وقدرتنا فيما يتعلق بمواجهة هذه التحديات أو تمهيد الطريق لمواجهتها.

والمنظمة التي تتحلّى بالفطنة والقدرة على الاستجابة تتحول أولوياتها الرئيسية وتتغير بمرور الزمن. وهذه الأولويات هي أولويات جامعة وغير حصرية على الإطلاق.

وقد أدرجنا الأمراض غير السارية ضمن قائمة الأولويات الرئيسية المقترحة، ولأن هذه الأمراض تحتل الآن الصدارة من بين الأمراض التي تحصد أرواح البشر وتسبب العجز على نطاق العالم. ولكنها ليست بكل تأكيد الأسباب الوحيدة التي تحصد الأرواح. وقد بنت منظمة الصحة العالمية قدراً كبيراً من سمعتها بفضل مكافحة الأمراض المعدية حيث قهرت الكثير منها.

وكونوا على ثقة من أن أعيننا لن تغفل أبداً في هذا الصدد. فنحن نعلم مدى سرعة الأمراض المعدية، حتى عندما تكون مكافحتها قد اقتربت بوضوح، في الاستفادة من أية فرصة لمعاودة الظهور كما لو كانت ترد الصاع صاعين.

وتواصل الوثيقة<sup>١</sup> إعداد مجالات العمل الأساسية الخمسة التي حُددت أثناء جمعية الصحة في أيار/مايو ٢٠١١. وهذه المجالات تحدد وظائف واسعة النطاق للمنظمة، ومجالات واسعة تتمتع فيها المنظمة بوضع فريد يتيح لها تحقيق الأثر.

وتلك ليست بالأولويات المحددة ولكنها توفر إطاراً للتفكير في الأولويات واتخاذ القرارات الحكيمة.

وهنا تكمن النقطة الهامة والوظيفة الصعبة. ففي كل مجال من مجالات العمل الواسعة تتمتع المنظمة بمواطن قوة فريدة تجعلها تلأثم أداء بعض الوظائف المحددة، وتعالج بعض الأولويات المحددة. وهناك أولويات أخرى من الأفضل تركها لجهات أخرى لديها مواطن قوة مكملة ولكنها أثبتت أنها تتمتع بميزة نسبية واضحة بخصوصها.

وأرى أنه عند تحديد الأولويات من الضروري أن نسأل سؤالين. السؤال الأول هو هل المنظمة في أفضل وضع ولديها الولاية الملائمة لمعالجة مشكلة ما؟ وثانياً هل المنظمة مؤهلة ومجهزة على أفضل وجه كي تحقق أثراً كبيراً على تلك المشكلة؟

ومثلما ذكرت فإن تلك ليست بالمهمة السهلة. فقدرة المنظمة على معالجة أية أولوية تتأثر تأثراً قوياً بطريقة تمويل المنظمة وبطريقة تصريف شؤونها وإدارتها.

وإنني أتفق معكم كل الاتفاق. فالأولويات يجب أن تتحدد بالاحتياجات الصحية الماسة غير الملباة وليس بالموارد. فالأموال تتبع الأولويات وليس العكس.

واسمحوا لي أن أضرب لكم مثلاً على ذلك. فكروا لمدة دقيقة في الحقيقة الملحوظة بالفعل ومفادها أن نحو سبعة ملايين شخص في العالم النامي تتم حالياً إطالة أعمارهم بالعلاج المضاد للفيروسات القهقرية والذي يُعطى ضد الأيدز والعدوى بفيروسه. وفي أواخر عام ٢٠٠٢ كان هذا الرقم أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

والمنظمة لا تشتري الأدوية أو توزعها. فتلك ليست مهمتها. ولكننا بكل تأكيد ألهمنا الناس وحددنا الأولوية لأن هذا الخيار كان هو الخيار الصحيح والأخلاقي.

وقد وضعنا المبادئ التوجيهية التقنية التي جعلت العلاج في البيئات المحدودة الموارد ممكناً تماماً. وثابرتنا على مراجعة وتبسيط هذه المبادئ التوجيهية مع ظهور التحديات وتطور البيئات.

وناضلنا مع جهات أخرى في سبيل معقولة الأسعار، وهذا جزء من التعريف الحقيقي للإنصاف في الإتاحة. فانخفضت أسعار النظم العلاجية من أكثر من ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً لكل مريض إلى أقل من ٢٠٠ دولار أمريكي لنظام علاج الخط الأول الموصى به من منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٠.

وهذا المثال يبين كيف تمارس المنظمة قدرتها على الإقناع، وقدرتها على إعداد البيئات، كما يبين مدى تأثير مشورتها بالنسبة إلى التنمية الصحية. وتلك هي القيادة.

ويُعد تحديد الأولويات مهمة صعبة لأسباب أخرى. واسمحوا لي أن أضرب مثلاً آخر، ألا وهو تعزيز النظم الصحية.

فمثلاً تعلمنا ونحن نعمل على تحقيق الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية فإن غزارة التدفقات النقدية وتوافر السلع لا يعنيان أي شيء في غياب الخدمات الصحية والقدرات البشرية داخل البلدان والتي بمقدورها الوصول إلى الفقراء.

وفي الوقت ذاته يتوق شركاء التنمية إلى أن يجدوا نتائج قابلة للقياس. ولكن بناء القدرات يستغرق وقتاً طويلاً ومن المعروف أنه أمر يصعب قياسه.

وكان الكثير من الدول الأعضاء دقيقاً ومباشراً في مشورته بشأن الأولويات. وينبغي أن تتناسب أولويات المنظمة مع الاحتياجات الصحية الملحة للبلدان. ولكننا هنا نواجه مشكلة مرة أخرى.

ففي الوقت الراهن لا توجد لدى نحو ٨٥ بلداً، أي ٦٥٪ من سكان العالم، إحصاءات لأسباب الوفاة. ويعني ذلك أن أسباب الوفاة غير معروفة وغير مسجلة، وأن الاستثمارات في البرامج الصحية تضع استراتيجياتها على أساس تقديرات أولية وغير دقيقة.

وهذان المثالان يوضحان لماذا يجب أن يشكّل تعزيز النظم والمؤسسات الصحية واحدة من أهم الوظائف الأساسية للمنظمة.

إن أي تفكير في برامج المنظمة وأولوياتها يلزم أن يستند إلى سياق التحديات الصحية الفريدة اليوم، وأن يُعترف فيه بتنوع البلدان والأقاليم.

وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سلسلة من الالتزامات والفرص والابتكارات والنجاحات والعقبات والمفاجآت، وحقائق جديدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصحة العمومية الحديث.

ومن الأمور التي لم يسبق لها مثيل أيضاً ضعف الصحة أمام التهديدات الجديدة الناشئة عن الزيادة الهائلة للترابط بين الأمم ونطاق السياسات.

ولدى العمل على التنمية برهنت الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية على قيمة تركيز الجهود الوطنية على عدد محدود من الأهداف الموقوتة. وقد حفز هذا الالتزام على مجموعة من الابتكارات، بدءاً من المبادرات الصحية العالمية الجديدة وآليات التمويل وأدوات التمويل وصولاً إلى الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص والمنشأة من أجل استحداث أدوية ولقاحات ووسائل تشخيص جديدة للأمراض التي يعاني منها الفقراء.

وتُسهم المنظمة ودولها الأعضاء في هذه الابتكارات، بما في ذلك الإسهام من خلال الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية.

وهذا العمل الجماعي عزز منظومة قيم الصحة العمومية وأضاف مبادئ جديدة للكفاءة التشغيلية. فكل طفل، بصرف النظر عن محل ميلاده أو حالة دخل والديه، يستحق الحصول على أفضل اللقاحات التي يمكن أن يوفرها العلم.

ولا ينبغي الحرمان من الحصول على التدخلات التي تنقذ الحياة أيّاً كان السبب، بما في ذلك عدم القدرة على دفع ثمنها. ولا ينبغي أن يموت الناس لعدم وجود حوافز سوقية تدفع إلى استحداث أدوية جديدة للأمراض التي يعاني منها الفقراء.

إن المعونة الفعالة هي التي تفي بمقتضيات الأولويات والقدرات الوطنية، وتستهدف تحقيق الاعتماد على الذات. وينبغي أن تكون المبادرات الصحية قائمة على أغراض محددة. كما ينبغي أن يكون التمويل قائماً على النتائج. أما التحسينات في الحصائل الصحية، وخصوصاً لصالح الفقراء، فينبغي أن تكون هي أكبر مقياس للنجاح.

إن ازدياد التهديدات عبر الوطنية المحدقة بالصحة حفز أشكالاً أخرى من التعاون الصحي الدولي. ففي النصف الثاني من العقد بدأ نفاذ صكين قانونيين. فقد بدأ نفاذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في عام ٢٠٠٥، وأعقبه بعد سنتين بدء نفاذ اللوائح الصحية الدولية المنقحة (٢٠٠٥).

وكلا الصكين يبرهن على دور المنظمة في توفير الأمن الجماعي ضد التهديدات المشتركة.

والنقير الذي صدر في عام ٢٠١١ عن لجنة المراجعة المعنية باللوائح الصحية الدولية، التي أنشئت من أجل دراسة كيفية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، مع الإشارة بوجه خاص إلى جائحة الأنفلونزا ٢٠٠٩، يشكل أيضاً مساهمة أخرى في الأمن الجماعي ضد الطوارئ الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً.

ومع استمرار العقد أصبح التقدم نحو تحقيق الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية، على الرغم من انخفاض وتيرته بعض الشيء عما كان مأمولاً، واضحاً بجلاء، مما حدا بالكثيرين إلى استنتاج أن زيادة الاستثمار في التنمية الصحية تؤدي ثمارها.

وهناك آخرون كانوا أكثر تشككاً. فمع انتشار المبادرات والأنشطة الصحية العالمية وتزايد الطلب خلص البعض إلى أن العمل الخاص بالتنمية الصحية يفقد أهم ما يحتاج إليه وهو الاتساق والتركيز والنزاهة. ويتساءل البعض كيف يمكن لساحة متزايدة الاكتظاظ في مجال الصحة العمومية أن تتوافق مع الأولويات الصحية الأصلية واحتياجات القدرات التي تلزم البلدان النامية.

واتفق كل فرد تقريباً على أن المال والسلع وحدهما لا يحسنان الحصائل الصحية في غياب نظم الرعاية الصحية القوية اللازمة لتقديم الخدمات، والمعلومات الأفضل، والأعداد الكافية من الموظفين المؤهلين، والقدرة التنظيمية القوية.

إن القوى التي حددت معالم العقد الماضي هي قوى شديدة، وعالمية تقريباً، ويصعب ردها.

كما أنه من شبه المؤكد أن التغييرات والتحديات الكاسحة التي شهدتها السنوات العشر الماضية ستكون هي الحقيقة التي ستحدد معالم التعاون الصحي الدولي وآفاقه في المستقبل.

ونحن، في ظل هذا السياق من التحديات المعقدة، نلتزم توجيهاتكم بشأن برامج المنظمة وأولوياتها. فتحديد الأولويات هو مسؤوليتنا الجماعية.

= = =